

"منظومة البيقوني"

- في علوم الحديث -

أعنتى بها

فيصل بن محمد بن حميد القلاف

الأستاذ المساعد بقسم التفسير والحديث

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة الكويت



مقدمة

الحمد لله الَّذِي وَصَلَ مِنْ أَنْقَطَعَ إِلَى رَحْمَتِهِ، وَرَفَعَ شَأْنَ مَنْ تَوَاضَعَ لِعَظَمَتِهِ، وَجَبَرَ ضَعْفَ الْمُتَوَكِّلِينَ بِقُدْرَتِهِ، وَأَدْرَجَ مِنْ أَفْرَدِهِ بِالْأُلُوْهِيَّةِ فِي أَهْلِ كِرَامَتِهِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ: الْمُرْسَلِ بِأَصْحَى الدَّلَائِلِ، وَالْمُدَبَّجِ بِأَحْسَنِ الشَّمَائِلِ، وَالْمُرَجَّحِ بِأَعْلَى الْفَضَائِلِ، عَلَى جَمِيعِ بَرِيَّتِهِ، وَعَلَى صَحْبِهِ: الْمُتَفَقِّينَ عَلَى نُصْرَتِهِ، وَالْحَافِظِينَ لِسُنَّتِهِ، وَالْمُجْتَهِدِينَ فِي تَحْمُلِ الْحَدِيثِ وَرَوَايَتِهِ.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِ الدِّينِ، وَهُوَ وَاجِبٌ كِفَائِيٌّ عَلَى عَمُومِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ أَفْنَى فِيهِ أَعْمَارُهُمْ ثِقَاتُ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَنْفَقُوا فِي تَحْمُلِهِ وَأَدَائِهِ الْغَالِي وَالْثَمِينَ، وَصَنَّفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَصُولِهِ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمَخْتَصِرَاتِ، وَالْمَتُونِ الْمُنْتَوَرَةِ وَالْمَنْظُومَاتِ، وَالشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِيِ وَالْتَقْرِيرَاتِ؛ فَفَرَّبُوا مِنْهُ الْبَعِيدَ، وَذَلَّلُوا الشَّدِيدَ؛ حَتَّى أُسْتَوَى هَذَا الْفَنُّ وَأَزْدَهَرَ، وَعَمَّ وَانْتَشَرَ.

وَكَانَ مِنَ الْأُطْفِ هَذِهِ الْمَصَنَّفَاتِ حِجْمًا، وَأَعَذِبَهَا لَفْظًا، وَأَقْرَبَهَا نَفْعًا، وَأَجُودَهَا أَنْتَقَاءً وَوَضْعًا: "منظومة البيقوني".

وَنَازِمُهَا هُوَ الشَّيْخُ عَمْرُ بْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ فُتُوحِ الدِّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ، هَكَذَا نَقَلَ أَسْمَهُ وَنَسَبَهُ عَطِيَّةُ الْأُجْهُورِيِّ عَنْ نَسَخَةٍ عَلَيْهَا خَطُّهُ، وَسَمَّاهُ عَمْرُ بْنُ رِضَا بْنِ كَحَّالَةَ (طه) بَدَلِ (عمر)، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنَدَهُ فِي ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ وَهَمٌ.

وَقَدْ أَشْتَهَرَ بِ(الْبَيْقُونِيِّ)؛ لِنَصَبِهِ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ الْمَنْظُومَةِ، وَلَمْ يَقِفِ النَّاسُ عَلَى حَقِيقَةِ هَذِهِ النِّسْبَةِ، لَكِنْ قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْمَحَلِّيُّ: «لَعَلَّهَا نِسْبَةٌ إِلَى الْبَيْقُونِ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِإِقْلِيمِ أَدْرِيْجَانِ»، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ الْأَهْدَلُ، وَجَزَمَ بِهِ، وَأَعْتَرَضَ بِنَسْبَتِهِ إِلَى دِمَشْقَ، وَقَدْ يُجْمَعُ بَأَنَّهُ أَدْرِيْجَانِيُّ الْأَصْلِ دِمَشْقِيُّ الْوَطَنِ، أَوْ بِالْعَكْسِ.

وَلَمْ تُعْرَفْ سَنَةُ وَلَادَتِهِ وَلَا سَنَةُ وَفَاتِهِ، وَلَا فِي أَيِّ عَصْرِ عَاشَ بِدَقَّةٍ.

وأول شرح كتب على منظومته هو شرح عبد القادر بن الجلال المحلي، وفرغ من مسودته سنة خمس وستين وألف، ويلزم بالضرورة أنه كان حيًا قبل ذلك الوقت.

وأيضًا، فقد ضمن منظومته شطرين من "ألفية العراقي"، وهما: صدر البيتين (١٨ و ٣٢)، ونسج على منوالها في مواضع أخرى، في صدور الأبيات (٥ و ٦ و ٢١ و ٢٣)، وعجز البيت (٢٢)، ولهذا يوجب بالضرورة أنه عاش بعد العراقي المتوفى سنة ست وثمانمائة.

فينتج من الأمرين أنه عاش بين التأريخين المذكورين، وأظهر أنه أقرب إلى الألف منه إلى الثمانمائة، بل ومنه إلى التسعمائة أيضًا؛ لأن شروح منظومته ابتدأت وتابعت في أواخر القرن الحادي عشر.

لكن يחדش في ذلك: أنه لم يتأثر بشيء من كلام الحافظ ابن حجر، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وكأنه لم يقف على تصانيفه، ولا على تصانيف أصحابه ومن جاء بعده، ولا يكاد تصنيف في علم المصطلح بعده يتجاوز كتاباته، ويستغني عن تقريراته، والله أعلم بحقيقة الحال.

ومن الناس من رأى قول العلماء إنه عاش قبل سني كتابة الشروح المتقدمة للمنظومة، فتوهم أنه مات في بعض تلك السنوات؛ فحكاه وجزم به.

وقد ترجم عليه الشارح الديمياطي في مقدمته، وفرغ من شرحه سنة تسعين وألف، وهذا قد يؤخذ منه أنه مات قبل هذه السنة، لكن الظاهر أنه دعا له إجمالاً أو ظناً، ولم يتحقق موته، وقد صرح في آخر كتابه بأنه لم يقف على ترجمته.

ومع جهلنا بترجمة البيقوني، فقد أطراه بعض العلماء والباحثين، فوصفه عبد القادر المحلي بالإمام، ووصفه الديمياطي بالإمام العلامة، والهمام الفهامة، ووصفه عمر بن رضا بن كحالة بالمحدث الأصولي، وإنما وصفوه بذلك بسبب اشتهاار منظومته، وليست توجب كل هذه الأوصاف، والله أعلم.

وعلى كلِّ حالٍ، فقد حفظَ الله لنا منظومته، واشتهرت في الأُمَّة، وقبِلها العلماء، وانتفع بها الطُّلاب، ونرجو أن يكون ذلك أمانةً على حسن قصده، وأن يستمرَّ بها أجره، رحمه الله، وجزاه خيرًا.

ثم إنَّ هذه المنظومة أربعةٌ وثلاثون بيتًا، كما نصَّ عليه البيقوني في آخرها، وهي من الرِّجَز التَّامِّ، وأبياتها مُزدَوِجةٌ: يتَّفِقُ الشَّطْرانِ في القافية.

وذكر فيها اثْنينِ وثلاثين قِسْمًا من أقسام الحديث، مع تعريفاتها باختصارٍ، كما شرَّطه في البيت (٢)، وربَّما نبَّه على بعض صُورها.

وذكر محمودُ نُشَّابةٌ أنَّها زُبْدَةٌ ما في "الألفية" للعراقي.

وهي سهلةٌ المباني، واضحةٌ المعاني، ولذلك جرتِ العادة بأن يدرُسها الطُّلاب ويحفظوها في أوَّل اشتغالهم بعلم المصطلح.

وقد شرحها كثيرٌ من العلماء قديمًا وحديثًا، شروحًا متنوِّعةً في مناهجها، ومتباينةً في مقاصدها، ومتفاوتةً في فوائدها، وأذكر هنا من اعتمدتُ عليهم في ضبط هذه النُّسخة، مرتَّبين على سَنَوَاتِ تصنيفهم غالبًا.

□ "فتح القادر المُعين المُغيث"، للشيخ عبد القادر بن الجلال المَحَلِّي الصِّدِّيقي، ولم أقف على سنة وفاته، وتقدَّم أنَّه أوَّل الشُّروح، وكتبه سنة خمسٍ وستين وألفٍ.

□ "تلقيح الفكر" ومعه "تذليل وتكميل"، كلاهما للشيخ أحمد بن محمَّد الحمويِّ المصريِّ (ت: ١٠٩٨)، وكتبه سنة ثلاثٍ وسبعين وألفٍ.

□ شرح الشيخ محمَّد بن عبد الباقي الزُّرقانيِّ المصريِّ المالكيِّ (ت: ١١٢٢)، وكتبه سنة ثمانين وألفٍ.

□ "صفوة المُلح"، للشيخ محمد بن محمد البديري الدمياني، المعروف بابن المييت (ت: ١١٤٠)، وكتبه سنة تسعين وألف.

□ شرح الشيخ عبد الغني بن محمد السودانى الأزهرى (ت: ١١٥١)، وكتبه سنة تسع وثلاثين ومائة وألف.

□ حاشية الشيخ عطية الله بن عطية الأجهوري (ت: ١١٩٠) على "شرح الرزقاني"، وأحاط فيها بما كتبه من قبله، وفرغ منها سنة إحدى وسبعين ومائة وألف.

□ حاشية الشيخ محمد بن معدان الحاجري، ولقبه: جاد المولى (ت: ١٢٢٨)، كتبها سنة ثمان وعشرين ومائتين وألف.

□ حواشي الشيخ ألوجيه عبد الرحمن بن سليمان الأهدل (ت: ١٢٥٠)، أملاها على ابنه محمد سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف.

□ "المواهب السنية"، للشيخ محمد بن حسن بن فرج التهامي الحديدي الفقيهي (ت: ١٣٠٦)، ولم أقف على تاريخ كتابته لشرحه.

□ "الدُرر البهية"، للشيخ محمد البدر بن يوسف الحسني الدمشقي (ت: ١٣٥٤)، وكتبه سنة خمس وثمانين ومائتين وألف، وهو ابن ثمان عشرة سنة.

□ "الدُرر الجوهريّة"، للشيخ محمود بن محمد بن عبد الدائم الشامي الطرابلسي، ولقبه: نُشابة (ت: ١٣٠٨)، وكتبه سنة أربع وثلثمائة وألف.

□ "تقييد مختصر"، للشيخ المكي بن محمد البطاوري الرباطي (ت: ١٣٥٥)، وكتبه سنة ثلاث عشرة وثلثمائة وألف.

□ "القلائد العبرية"، للشيخ عثمان بن المكي التونسي التوزري الزبيدي، (ت: ١٣٤٨)، وكتبه سنة تسع وعشرين وثلثمائة وألف.

□ "التقريرات السنّية"، للشيخ حسن بن محمد المشاط (ت: ١٣٩٩)، ولم أفهم على تأريخ كتابته لشرحه.

□ "الباكورة الجنيّة"، للشيخ محمد الأمين بن عبد الله الإثيوبي الهريّ البويطيّ السلفيّ (ت: ١٤٤١)، وكتبه سنة اثنتين وأربعمئة وألف.

وقد أجتهدت في كتابة هذه المنظومة، ومقابلتها على كثير من النسخ الخطيّة، وتصحيحها على شروحها.

وأثبت أرجح الوجوه عند الاختلاف، ونبّهت في الحاشية على الوجوه المحتملة، والتي تُفيد الدارس والقارئ، وغالبها لا يغيّر المقصود.

وأسأل الله - سبحانه - أن ينفع بهذه النسخة النّظام، والكاتب، وكلّ من أعان عليها من النّسّاخ والشّراح وغيرهم، وكلّ من نظر فيها من المسلمين، وأن يغفر ما كان من تقصير أو تجاوز، والله غفور رحيم.



بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ^(١)

١. أبدأ بالحمد مصلياً على ﷺ، خير نبيٍّ أُرْسِلَا^(٢)
٢. وَذِي مَنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ ﷺ وكلُّ واحدٍ أتى وَحْدَهُ
٣. أَوَّلُهَا: **الصَّحِيحُ**، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ ﷺ إِسْنَادُهُ، وَلَمْ يَشُدَّ^(٣) أَوْ يُعَلَّ^(٤)
٤. يرويه عدلٌ ضابطٌ عن مثله ﷺ معتمدٌ في ضبطه ونقله
٥. **والْحَسَنُ** المعروف طُرُقًا، وَغَدَتْ ﷺ رجاله، لا كَالصَّحِيحِ أَشْتَهَرَتْ
٦. وكلُّ ما^(٥) عن رتبة الْحُسْنِ قَصُرُ^(٦) ﷺ فَهُوَ **الضَّعِيفُ**، وَهُوَ أَقْسَامًا^(٧) كَثُرُ^(٨)

(١) نَصَّ الشُّرَاحُ عَلَى أَنَّ أَلْبَسْمَلَةَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ، وَزَادَتْ بَعْضُ النَّسَخِ أَلْصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِعِبَارَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا أَفْتَتَاحٌ مِنْ تَصْرِفِ النَّسَاحِ.

(٢) ذَكَرَ الْبِطَّائِرِيُّ بَيْتًا هَذَا، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، نَصُّهُ: «وَأَلَيْهِ وَالصَّحْبِ وَالْأَتْبَاعِ ﷺ مِنْ مَجْدِهِمْ لَيْسَ بِذِي انْقِطَاعٍ»، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الْمَنْظُومَةِ - وَأَفَرَّهَ الْبِطَّائِرِيُّ نَفْسَهُ - أَنَّ أَيْبَاتَهَا أَرْبَعَةٌ وَثَلَاثُونَ، وَهِيَ بِهَذَا أَلْبَيْتِ خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ؛ فَهُوَ مَدْرَجٌ: مِنْ عَمَلِ بَعْضِ النَّسَاحِ.

(٣) ضُبِطَتْ فِي بَعْضِ النَّسَخِ بَضْمُ الْكُتُبِ: (يَشُدُّ)، وَهِيَ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ: (يُشَدُّ)، وَأَعْتَمَدَهَا بَعْضُ الشُّرَاحِ، وَلَا يَصِحُّ لُغَةً، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى (أَشَدَّهُ) بِمَعْنَى: جَعَلَهُ شَادًّا أَوْ حَكَمَ بِشُدُودِهِ.

(٤) فِي بَعْضِ النَّسَخِ: (وَلَمْ يَشُدَّ وَلَمْ يُعَلَّ)، وَشُدِّدَتْ ذَالُ (يَشُدُّ) فِي بَعْضِ هَذِهِ النَّسَخِ خَطَأً، وَهِيَ مُحَقَّقَةٌ سَاكِنَةٌ لَضَرُورَةِ أَلْوَزَنِ.

(٥) رُسِمَتْ مُتَّصِلَةً فِي بَعْضِ النَّسَخِ، هَكَذَا: (وَكَلَّمَا)؛ فَتَكُونُ ظَرْفًا مُقَدِّمًا.

(٦) فِي بَعْضِ النَّسَخِ: (قُصِرَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَأَسْتَظْهَرَهُ عَطِيَّةُ الْأَجْهَوِيِّ مِنْ "شرح الحموي"، وَفِي بَعْضِهَا: (قَصَرَ)، وَهِيَ خِلَافُ أَلُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا فِيمَا طَالَعْتَهُ مِنَ الْمَعَاجِمِ.

(٧) فِي بَعْضِ النَّسَخِ: (أَقْسَامٌ) بِالرَّفْعِ، وَهُوَ مُقْتَضَى إِعْرَابِ أَلْتَّهَامِي.

(٨) قَالَ أَلْتَّهَامِيُّ: «بَتَفْحِ النَّاءِ إِنْ فُتِحَ أَلْصَّادُ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَلْمِصْرَاعِ أَلْأَوَّلِ: (قَصَرَ)، وَبِضْمِهَا إِنْ ضُمَّ»، وَأَلْوَجْهُ أَلْأَوَّلُ خِلَافُ أَلُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَإِنَّمَا يَقَالُ: (كَاتَرَهُ، فَكَثَّرَهُ) فِي الْمَغَالَبَةِ، وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ: (وَهُوَ أَقْسَامٌ كَثُرَ).

٧. وما أَضِيف^(١) لِلنَّبِيِّ **الْمَرْفُوعُ** ❖ وما لتابع^(٢) هُوَ **الْمَقْطُوعُ**
٨. **وَالْمُسْنَدُ** اَلْمَتَّصِلُ اَلْإِسْنَادِ مِنْ ❖ راويه حتَّى اَلْمَصْطَفَى، ولم يَبِنْ
٩. وما بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ^(٣) ❖ إِسْنَادُهُ، لِلْمَصْطَفَى، فَ**اَلْمَتَّصِلُ**
١٠. **مُسْلَسَلٌ** - قُلْ - ما على وَصْفٍ أَتَى ❖ مثْلُ (أَمَّا - وَاللَّهِ - أَنْبَاءِي اَلْفَتَى)
١١. كَذَاكَ (قَدْ حَدَّثْنِيهِ قَائِمًا) ❖ أَوْ (بَعْدَ^(٤) أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّامًا)
١٢. **عَزِيزٌ** مَرْوِيٌّ أَثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً ❖ **مَشْهُورٌ** مَرْوِيٌّ^(٥) فَوْقَمَا ثَلَاثَةً
١٣. **مُعْنَعٌ** كـ (عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ كَرَمٍ) ❖ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ
١٤. وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رَجَالُهُ **عَلَا** ❖ وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ **نَزَلَا**
١٥. وما أَضِفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ ❖ قَوْلٍ وَفَعِلٍ، فَهُوَ^(٦) **مَوْقُوفٌ** زُكِنَ
١٦. **وَمَرْسَلٌ** مِنْهُ اَلصَّحَابِيُّ سَقَطَ ❖ وَقُلْ: **غَرِيبٌ**^(٧) مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
١٧. وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ ❖ إِسْنَادُهُ، **مَنْقَطِعٌ** الْأَوْصَالِ
١٨. **وَالْمُعْضَلُ** اَلْسَّاقِطُ مِنْهُ أَثْنَانِ ❖ وما أَتَى **مَدْلَسًا** نُّوعَانِ

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ: (أَضِفْتُ).

(٢) فِي حَوَاشِي اَلْوَجِيهِ اَلْأَهْدَلِ: (لِتَابِعِي).

(٣) فِي بَعْضِ النُّسخِ: (مَتَّصِلٌ).

(٤) فِي نَسْخَةٍ: (وَبَعْدَ)، بِأَلْوَاوٍ بَدَلَ (أَوْ).

(٥) جَوَّزَ جَادَ اَلْمَوْلَى وَمُحَمَّدٌ نُشَابَةٌ فِيهِ حَذَفَ أَلْيَاءَ مَعَ اَلتَّنْوِينِ: (مَرْوٍ)، وَتَحْتَمِلُهُ إِحْدَى اَلنُّسخِ.

(٦) فِي نَسْخَةٍ بِغَيْرِ فَاءٍ؛ فَتَقَرَأُ: (هُوَ)، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ.

(٧) فِي بَعْضِ النُّسخِ: (قُلْ غَرِيبًا)، عَلَى أَنَّ (قُلْ) نَاصِبَةٌ لِمَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، عَلَى لُغَةِ سُلَيْمٍ.

١٩. الأول: الإسقاط للشَّيخ، وأنَّ ۞ ينقل^(١) عَمَّن فوقه، بـ(عَن) وَ(أَنَّ)
٢٠. والثَّانِ: لا يُسْقِطُهُ، لكنَّ يَصِفُ ۞ أوصافه، بما به لا يَنْعَرِفُ
٢١. وما يخالف ثقةً فيه^(٢) الْمَمْلَأُ ۞ فَالشَّاذُّ، والمقلوب - قسمان - تلا
٢٢. إبدالِ راءٍ مَّا براوٍ قِسْمُ ۞ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ
٢٣. والفردُ ما قَيَّدَتْهُ بثقةٍ ۞ أو جمعٍ، أو قَصَرَ على روايةٍ
٢٤. وما بعلةٍ غُمُوضٍ أو حَفَا ۞ معللٌ عندهم^(٣) قد عُرِفَا
٢٥. وذو اختلافٍ سَنَدٍ^(٤) أو مَتْنٍ ۞ مُضْطَرَّبٌ عند أهيل ألفن
٢٦. والمُذَرَّجات في الحديث ما أُنْتُ ۞ من بعض^(٥) ألفاظ الرُّوَاة اتَّصَلَتْ
٢٧. وما روى كلُّ قَرِينٍ عن أخيه ۞ مُدَبَّجٌ، فأعرفه حقًّا، وأنَّخه^(٦)
٢٨. متَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ ۞ وضدُّه، فيما ذكرتُ^(٧) الْمُفْتَرِقُ

(١) في نسخة: (يُنْقَلُ) بالبناء للمفعول.

(٢) في بعض النسخ: (به).

(٣) رُسِمَتْ في "شرح عبد الغني السُّوداني": (عندهم) بالواو.

(٤) في نسخة: (مُسْنَدٌ)، والمُسْنَدُ هنا بمعنى الإسناد والمُسْنَد.

(٥) في بعض النسخ: (بُعْدٍ)، وذكر البُطَّارِيُّ أنَّها غيرُ صحيحة.

(٦) في شرح عبد القادر المَحَلِّي: (أَنْتَجَه) بالجم، ونقل عن "القاموس" أنَّ المعنى: أَنْظَرَه، وفي "القاموس": (أَنْتَجَى

منه) بمعنى: تَخَلَّصَ منه، و(أَنْتَجَاهُ) بمعنى: أَصَابَهُ بعينٍ، لا أَنَّهُ نَظَرَ إليه، وفي شرح عبد الغني السُّوداني: (أَنْتَجَه)

بالمهملة، وقال: «أَيُّ أَقْصَدُهُ»، وفي آخر الشَّطْرِ الأول: (أَخِه) بالخاء المعجمة، ويناسبه - لأجل الإزدواج -

(أَنْتَجَه)، وهو اللَّابِت في سائر النسخ.

(٧) في بعض النسخ: (ذكرنا).

٢٩. **مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقٌ أَلْخَطَّ فَقَطٌ** ❖ **وَضُدُّهُ مُخْتَلِفٌ؛ فَأَخْشَ أَلْغَلَطُ**
٣٠. **وَالْمَنْكَرُ الْفَرْدُ^(١) بِهِ رَاوٍ عَدَا** ❖ **تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا**
٣١. **مَتْرُوكُهُ** ما واحد به أنفرد ❖ **وَأَجْمَعُوا^(٢) لِضَعْفِهِ؛ فَهُوَ كَرْدُ^(٣)**
٣٢. **وَالْكَذِبُ الْمَخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ^(٤)** ❖ **عَلَى النَّبِيِّ، فَذَلِكَ^(٥) الْمَوْضُوعُ**
٣٣. **وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ** ❖ **سَمَّيْتُهَا "مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيِّ"**
٣٤. **فَوْقَ الثَّلَاثِينَ^(٦) بِأَرْبَعٍ أَتَتْ** ❖ **أَبْيَاطُهَا،^(٧) ثُمَّ^(٨) بِخَيْرٍ خُتِمَتْ^(٩)**



(١) في بعض النسخ: (انفرد) بالتسكين، على نيّة السكت؛ لإقامة الوزن.

(٢) في بعض النسخ: (وأجمعوا)، وهو بمعناه، كما قال ألبدر الحسني.

(٣) في بعض النسخ: (يُرد).

(٤) في بعض النسخ: (الموضوع).

(٥) في بعض النسخ: (على النبيّ فهو الموضوع)، ويكون في التفعيلة الثانية خَبَلٌ.

(٦) في بعض النسخ: (ثلاثين)، بلا (أل) التعريف.

(٧) في بعض النسخ: (أقسامها)، ولأول أصح؛ لأن أقسام الحديث المذكورة أثنان وثلاثون، وأجيب عن ذلك بوجوه:

أولها: أنه تسامح في جعلها أربعة وثلاثين بعد المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف أربعة، وهما اثنان عند

العلماء، وثانيها: أنه جعل المُدَلَّسَ قسَمين، والمقلوب قسَمين، وقد صرح بذلك عند ذكرهما، وهذا أجود، وثالثها:

أن مراده أقسام المنظومة، أي: أبياتها؛ فيرجع المعنى إلى عدد الأبيات، ويسقط الإشكال أصلاً، ورابعها: أنه فقد

من المنظومة قسماً من أقسام الحديث، وهو بعيد.

(٨) في بعض النسخ: (ثمّت).

(٩) في بعض النسخ: (ثم بخير كملت)، وذكر عبد القادر المحلي أن الميم مثلثة، والكسر لغة رديئة.

تَمَّتْ هَذِهِ النُّسخَةُ - بحمد الله - يومَ الأربعاءِ سابعِ ذي الحِجَّةِ، سنةَ ثلاثٍ وأربعينَ،

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَتَقَبَّلَهَا، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهَا مَنْ نَظَرَ فِيهَا، وَأَنْ يَغْفِرَ مَا كَانَ مِنْ تَقْصِيرٍ،

وَمَا أَصَبْتُ، فَمَنْ فَضَّلَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ، وَلَا يَدَ لِي فِيهِ،

وَمَا أَخْطَأْتُ، فَمَنْ شَوَّمَ ذَنْبِي؛ فَاسْتَغْفِرَ رَبِّي، وَأَتُوبَ إِلَيْهِ،

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، حَمْدًا كَثِيرًا دَائِمًا طَيِّبًا،

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا.

وكتبه: فيصلُ بنُ مُحَمَّدٍ الْقَلَّافُ،

أَسْبَغَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْأَلْطَافَ

أَمِين

